

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

أثر الظروف السوسيو اقتصادية على أداء الحركة النقابية في الجزائر

The impact of socio-economic conditions on the performance of the trade union movement in Algeria

ط د: صلاح الدين بوزيان*

جامعة عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (الجزائر)

bouzianes1980@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/01

تاريخ القبول: 2023/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2022/12/18

* المؤلف المرسل

الملخص:

ارتبط ظهور الحركة النقابية تاريخيا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، فكان الهدف من العمل النقابي مطلبي بالأساس يهدف إلى تحسين ظروف العمل والأجر، غير أن ظهور وتطور الحركة النقابية في الجزائر ارتبط بالنضال من أجل الاستقلال، بالرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي عايشها الجزائريين تحت وطأة الاستعمار، من بطالة وفقر وتمييز عنصري، وظروف عمل قاسية، ذلك أن نشأة الحركة النقابية في الجزائر مرتبطة بالنقابة الفرنسية، وعليه سنتناول في هذا المقال السيرورة التاريخية للحركة النقابية الجزائرية ومجمل التحولات التي عرفت منذ نشأتها في الفترة الاستعمارية، ودورها في تلك الفترة إلى غاية الاستقلال والتحول الذي عرفتته الحركة النقابية بعد الاستقلال مرحلة الأحادية الحزبية والنقابية أين كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين أداة السلطة في مشروعها الاقتصادي نحو تحقيق التنمية، وعرفت البلاد خلالها أزمة اجتماعية واقتصادية وأحداث عجلت الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية وبالتبعية التعددية النقابية وهو ما أقره دستور 1989 وظهور نقابات جديدة ومتعددة ومستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

الكلمات المفتاحية: الحركة النقابية، العمل النقابي، الأحادية النقابية، التعددية النقابية، الإصلاحات الاقتصادية.

Abstract :

The emergence of the union movement was historically linked to social and economic conditions ‘the goal of union work was primarily a demand for improving work conditions and wages However ‘the emergence and development of the union movement in Algeria was linked to the struggle for independence, despite the miserable social and economic conditions that Algerians experienced under the weight of colonialism. Unemployment, poverty, racial discrimination, and harsh working conditions, as the emergence of the trade union movement in Algeria is linked to the French union‘ based on this, we will discuss in this article the historical process of the Algerian trade union movement and the overall transformations that it has known since its inception in the colonial period, and its role in that period until independence and the transformation that the trade union movement experienced after independence, the stage of unilateralism and unionism, where the General Union of Algerian Workers was the tool of power in its project. The country experienced a social and economic crisis and events that precipitated the transition from unilateralism to partisan pluralism and,

accordingly, union pluralism, which was approved by the 1989 Constitution and the emergence of new, multiple and independent unions from the General Union of Algerian Workers.

Keywords: trade union movement, trade union work, union unilateralism, union pluralism, economic reforms.

مقدمة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الحركة النقابية في الجزائر بمعزل عن السياق التاريخي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد والتي أثرت بشكل أو بآخر على حركية العمل النقابي، كما لا يمكن فهمها في منأى عن التحولات والمتغيرات العالمية كون الحركة النقابية الجزائرية مرت بمراحل ارتبطت كل مرحلة بالواقع والظروف الآتية لها بدء من مرحلة الاستعمار الفرنسي والذي لم يأخذ فيه مفهوم العمل النقابي حقه، فلم يكن مطلي بقدر ما كان نضالي يهدف إلى التحرر والاستقلال من براثن الاستعمار إذ لا يمكن المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل تحت وطأة الاستعمار والاستغلال.

ولم يختلف الحال عليه كثيرا بعد الاستقلال من حيث الأداء المطلي والذي كان ثانويا؛ بحيث أصبح الدور الرئيسي للنقابة الوحيدة (الاتحاد ع ع ج) دورا تعبويا وإحدى آليات السلطة في تبنى وتنفيذ مشروعها الاقتصادي والاجتماعي ووسيلتها لتركبة قراراتها وإضفاء الشرعية عليها، واستمرت تبعية النقابة للحزب الواحد والسلطة ولم تستطع تحقيق الغاية المنشودة والمتمثلة في الاستقلالية وفك الارتباط بالحزب والعمل بجرية لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها أي منظمة نقابية، كما عرفت هذه المرحلة تطبيق بعض السياسات الاقتصادية مكنت فيها العمال من المشاركة في التسيير ولو أنها كانت شكلية لا ترقى إلى المشاركة الفعلية.

لتدخل البلاد مرحلة جديدة غيرت من استراتيجية العمل النقابي في ظل دستور جديد أقر بالتعددية السياسية والنقابية وفتح المجال لإنشاء نقابات واتحادات، وأصبح الاتحاد مستقلا عن الحزب، وأمام تحديات في ظل وجود نقابات متعددة ومختلفة تسعى إلى تحقيق أكبر عدد من المطالب، فبالرغم من الصعوبات والظروف التي واجهتها النقابات المستقلة استطاعت أن تفرض وجودها مستغلة الجو الديمقراطي الذي فرضته التحولات والتغيرات العالمية، متحدية بذلك سياسة التهميش والعراقيل التي فرضتها الدولة على تكوينها وعملها.

انطلاقا مما سبق سنستعرض مسار الحركة النقابية في الجزائر تاريخيا بدء من مرحلة الأحادية إلى التعددية النقابية وتداعيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية على عملها وسيورتها من خلال التطرق إلى: الحركة النقابية في الفترة الاستعمارية قبل وبعد الثورة التحريرية كتأصيل للحركة النقابية في الجزائر، العمل النقابي في فترة الاستقلال في ظل الأحادية وما ميز الحركة النقابية في خضم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاج سياسات واصلاحات اقتصادية، إلى دخول مرحلة جديدة فرضت تحديات وتنافسية على العمل النقابي في ظل التعددية التي جاء بها دستور 1989 ووضعيتها وما واجهته من عراقيل وصعوبات أضعفت من نشاطها وفعاليتها.

المبحث الأول: الحركة النقابية في الفترة الاستعمارية:

إن الحديث عن الحركة النقابية يقودنا إلى بدايات ظهور النقابات العمالية حيث كان ذلك ولأول مرة في العالم في بريطانيا سنة 1720 نشأت أول نقابة يوم أن قرر عمال الخياطة رفع مطالبهم الى البرلمان كنتيجة لانتقال بلدان أوروبا الغربية من البنية الاجتماعية الاقتصادية الى البنية الاجتماعية الرأسمالية⁽¹⁾. ليشهد العالم فيما بعد توسعا في العمل النقابي من حيث العدد والنوع.

فالحديث عن نشأة الحركة النقابية بالجزائر يجلنا إلى بدايات العمل النقابي في فرنسا إذ لا يمكن فهم السيرورة التاريخية لظهور الحركة النقابية والعمالية في الجزائر دون معرفة تاريخ النقابية الفرنسية، فالعمل النقابي للعمال الجزائريين كان تحت غطاء الكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T) الفرنسية، حيث كان يمنع على الجزائريين انشاء نقابة أو جمعية أو حق المطالبة بذلك ويمنع حرية التعبير وانشاء المنظمات بمقتضى قانون الأهالي 1874⁽²⁾، فقد عرفت الطبقة العاملة في الجزائر في تلك الفترة استغلالا وتمييزا عنصريا أثر سلبا على الحالة الاجتماعية للعمال الجزائريين وكان لها الأثر الإيجابي على ظهور وميلاد العمل النقابي في الجزائر.

المطلب الأول: الحركة النقابية ما قبل الثورة التحريرية:

ظهر التنظيمات النقابية في الجزائر لم يكن إلا سنة 1878 امتدادا للحركة النقابية الفرنسية، وقت أن شكل كل من عمال المعادن والطباعة الحجرية غرفتين نقابيتين في مدينة الجزائر، ليتطور العمل النقابي فيما بعد بإنشاء عديد النقابات، حيث ذكرت الاحصائيات وجود 101 تنظيم نقابي سنة 1901، توزعت بين 49 منه في الجزائر العاصمة و30 في وهران و22 في قسنطينة، ليقفز العدد 241 تنظيم نقابي سنة 1911 بواقع 126 تنظيم في مدينة الجزائر العاصمة و61 في وهران و54 في قسنطينة⁽³⁾ وبالتالي شهدت النقابات تنامي كبير في الفترة ما بين 1901-1911 إذا ما تم مقارنته بالعدد ما قبل 1901 والذي تجاوز الضعف، لتتسع رقعة العمل النقابي وارتفاع عدد النقابات العمالية، والتي كانت تشكل في مجملها نقابات منضوية تحت تأطير الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) التي تعد النقابة الوحيدة التي شملت كل النقابات تطابقا مع قانون 1884⁽⁴⁾ وعليه فإن نشأة النقابات العمالية في الجزائر وتطورها تأخر إذا ما تمت مقارنتها بما هي عليه في فرنسا ولهذا التأخر ما يبرره تاريخيا بالنظر الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

قبل الحديث عن واقع النشاط النقابي في فترة الاحتلال الفرنسي، حري بنا أن نتطرق إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي سادت المجتمع الجزائري، فإذا كان الظهور الأول للنقابات العمالية في أوروبا يرجع إلى الثورة الصناعية والتحول من المجتمع الزراعي إلى مجتمع صناعي غلب عليه الطابع الاستغلالي للعامل-الذي أصبح بائعا لقوه عمله - من طرف أرباب العمل و ما ترتب عنه من بروز صراع طبقي بين طبقة برجوازية وأخرى عاملة، الأمر الذي دفع بالعمال الى تشكيل نقابات تدافع عن مصالحهم في مواجهة أرباب العمل، وهذا ما أشار إليه ميشال كروزيه حين قال "إن النقابة ظهرت كرد فعل لمجموعة من التحولات التي حملها التصنيع"⁽⁵⁾.

فإن الحال يختلف عليه في الجزائر التي عرفت نمط اقتصادي زراعي، ذو طابع قبلي، هذا الوضع تغير بدخول الاستعمار واحتلاله الجزائر والاستيلاء ومصادرة الأراضي لفائدة المستوطنين، وتجريد الجزائريين من حقوقهم

وممتلكاتهم ليصبحوا عمالاً أشبه بالعبيد، هذه الظروف انعكست سلبيًا على المجتمع الجزائري من خلال انتشار الفقر والبطالة، وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة من أجل الحصول على مناصب عمل صعبة وشاقة مقابل أجور زهيدة ومتدنية، هذا الاستغلال أو التمييز العنصري حرم العمال الجزائريين من أبسط حقوقهم وساهم في هجرة الجزائريين نحو فرنسا بحثًا عن ظروف وفرص عمل أفضل، وضع لخصه فرحات عباس حين قال: "... ليس أمام الجزائري سوى حلين، إما أن يبيع قوة عمله، أو الهجرة إلى الخارج... وأجرته جد ضعيفة... في سنة 1954 كانت أجرته تتراوح بين 250 إلى 350 فرنكاً..."⁽⁶⁾، هؤلاء الجزائريين الذين كونوا طبقة عاملة جزائرية في المهجر وازدادت هذه الحركة نحو فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، بسبب الآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب على اقتصاد فرنسا وقاعدتها الصناعية، فكانت تحتاج إلى يد عاملة لإعادة البناء وهو ما ساهم في ارتفاع عدد المهاجرين إليها من 5 آلاف سنة 1912 إلى 92 ألف سنة 1923⁽⁷⁾ فشكّلت هذه الهجرة فرصة لاحتكاك العمال الجزائريين مع نظرائهم الفرنسيين من خلال انخراطهم في النقابات الفرنسية ما ساهم في تبادل الأفكار وتبلور وتنمية الوعي النقابي السياسي، وأصبح لها دور بارز في العمل النقابي فيما بعد

وبقيت هذه النقابات المنضوية والناشطة تحت غطاء النقابتين الفرنسيين آنذاك؛ الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) والكونفدرالية العامة للعمال الوندويين (CGTU)، إلى غاية الثلاثينيات من القرن الماضي أين تم السماح للعمال الجزائريين بالانخراط في النقابات الفرنسية المتواجدة بالجزائر وأصبح لهم الحق في الانضمام إلى النقابات، وتقلد مناصب المسؤولية داخل هيكلها بعد إلغاء قانون الأهالي.

أما في المهجر ومع ازدياد العمال المهاجرين الجزائريين ومعه ازدياد الوعي النقابي والسياسي ما هيا لهم الأرضية المناسبة لإنشاء حركة نقابية ووطنية ذات أهداف تحررية، خاصة في ظل وجود متسع من الحرية لممارسة النشاطات السياسية داخل النقابات بعيدا عن القيود التي يفرضها قانون الأهالي المحجف والذي لم يكن مطبق على العمال الجزائريين في فرنسا⁽⁸⁾، وتوسع النشاط السياسي للعمال الجزائريين داخل النقابات العمالية حتى أصبح من الصعب معه تمييز النشاط النقابي من النشاط السياسي.

المطلب الثاني: الحركة النقابية بعد قيام الثورة التحريرية إلى سنة 1962 :

ولأن مسألة تعداد المنخرطين كانت ومازالت من أكبر رهانات التنظيمات النقابية لأن ذلك يعتبر المرآة العاكسة لوضعها الصحي الجيد أو السيء وكذلك درجة التأثير على الطبقة العمالية وصحة برامجها وحسن اختيار المطالب المدافع عنها⁽⁹⁾، فإن العدد المتزايد للجزائريين المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل بسبب الظروف والعوامل التي سبق ذكرها والمتعلقة بالهجرة كعامل أساسي في ذلك، إضافة إلى أزمة الانقسام التي حدثت داخل الكونفدرالية العامة للشغل (النقابة الأم) وما ترتب عنها من حدوث نزيف كبير نتيجة مغادرة وخروج الأوربيين المحسوبين على التيار الاشتراكي نحو نقابات مسيحية وأخرى مستقلة، حيث صرح لخضر قايدي بتاريخ 17 ديسمبر 1986 بما يلي: "في سنوات المجد، أي بين 1946 و 1947 كان عدد منخرطيها يتراوح بين 250 ألف و 300 ألف منخرط ليتراجع فيما بعد العدد إلى حوالي 100 ألف"⁽¹⁰⁾، وتم تعويض هذا النزيف بانخراط العمال الجزائريين لخلق توازن داخل الكونفدرالية العامة للشغل، الأمر الذي أكسب العمال الجزائريين خبرة أكبر في العمل النقابي وزاد

من وعيهم ونشاطهم الذي مزج بين العمل النقابي والعمل السياسي، فكانت الفترة ما بين الحربين الكونيتين الفترة الذهبية لتطور الحركة النقابية في الجزائر وازدهارها⁽¹¹⁾، غير أن الأحداث التي عرفتها الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثلة أساسا في مجازر 8 ماي 1945، وأمام صمت الكونغرس العالمية للعمال التي اعتقد الجزائريين أنها ستكون الداعم والمناصر لهم في مطالبهم بحق تقرير المصير، ما أدى إلى انسحاب العمال الجزائريين بشكل جماعي من كافة التنظيمات النقابية الفرنسية سنة 1945، فكانت وجهة النقابيين الجزائريين الأحزاب السياسية الجزائرية لمباشرة نشاطاتهم داخلها ومن ثمة العمل على إنشاء تنظيمات نقابية.

فبالرغم من إنشاء الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (U.G.S.A) سنة 1954 والمتكون من مختلف القطاعات الاقتصادية وأصبحت هذه المركزية النقابية منفصلة ومستقلة عن النقابة الفرنسية، إلا أن هذه الاستقلالية كانت شكلية فقط، حسب ما ذهب إليه بوعلام بورويبة الذي يربط هذه النقابة بالكونغرس العالمية للشغل وكذلك René Gallissat، الذي يرى بأن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ليست الميلاد الحقيقي لنقابة جزائرية مستقلة، بحيث لم يتغير شيء من البرامج أو خطة العمل وبالتالي الاستمرارية بشكل آخر، وبذلك أيضا يرى F Weiss⁽¹²⁾

وعليه أنشأ الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في 24 فيفري 1956 كأول تنظيم نقابي مستقل، تحت قيادة عيسات ايدير وانعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في مقر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بالقرب من جامع كتشاوة بالجزائر العاصمة وذلك لتجنيد العمال حول الثورة⁽¹³⁾، ليكون الاتحاد كأول نقابة مستقلة تستمد أهدافها من أهداف جبهة التحرير الوطني والمتمثلة في تحقيق الحرية والاستقلال، من خلال توحيد صفوف العمال وتعبئتهم وتنظيمهم لتحقيق أهداف الثورة، واستطاع في ظرف وجيز التأثير في العمال واستقطاب وجذب نسبة كبيرة منهم، فبعد شهر من إنشائه ضم في صفوفه 110 آلاف منخرط موزعين على 72 فرعا نقابيا⁽¹⁴⁾، فكان له دور كبير من خلال عديد الحركات الاحتجاجية وتنظيمها ومساهمتها في كل من إضراب 05 جويلية 1956، وإضراب عمال ميناء الجزائر في 01 نوفمبر من نفس السنة، وساهم في إضراب الثمانية أيام من 28_جانفي الى 04 فيفري 1957، و"تشير مصادر أخرى إلى أن الإضراب لم ينتهي بعد الأيام الثمانية بل إنه تواصل في بعض القطاعات، حيث بعد ثمانية أيام من انطلاق الإضراب فإن 50 في المائة من عمال التجارة و100 بالمئة من عمال الفنادق و80 في المائة من عمال السكك الحديدية كانوا لا يزالون في حالة إضراب"⁽¹⁵⁾ والذي تزامن مع مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة فكان أنجع وأقوى من حيث الصدى الذي أحدثه داخلها والتجاوب الجماهيري والالتفاف الكبير للشعب الجزائري حول الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني، ودوليا من خلال تعاطف الرأي العام العالمي مع القضية الجزائرية، الأمر الذي أحدث رد فعل قوي وعنيف من قبل القوات الفرنسية التي قامت باعتقال خمس أمانات عامة للاتحاد بين ماي 1956 وجويلية 1957⁽¹⁶⁾ ليطم بعدها توقيف النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهو ما اضطرهم الى العمل السري والتوجه خارج البلاد لمواصلة نشاطاته .

المبحث الثاني: الحركة النقابية في الجزائر بعد الاستقلال:

إذا كان الحديث عن الحركة النقابية في الجزائر قبل أثناء فترة الاحتلال وضعفه له ما يبرره من حيث الظروف التي عاشها العمال آنذاك، على الرغم من ذلك استطاعوا تكوين نقابات عمالية وقبلها الأنحراط في نقابات فرنسية والكفاح من أجل الاستقلال، فإن استعراض مسار الحركة النقابية بعد الاستقلال عرفت ظروف أخرى وتميزت بفترتين مختلفتين؛ مرحلة أحادية عرفت سيطرة النقابة التاريخية والوحيدة وهي الإتحاد العام للعمال الجزائريين، ومرحلة تعددية شهدت ظهور نقابات جديدة ومستقلة.

المطلب الأول: مرحلة الأحادية الحزبية والنقابية من 1962 – 1988:

مما لا شك فيه أن مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية التي شهدتها الجزائر غداة الاستقلال كان لها الأثر البارز على شتى مناحي الحياة، حالة من الفقر المدقع يعيشها غالبية المجتمع ترجمته نسبة البطالة العالية في الجزائر، "حيث قدر عدد العاطلين عن العمل سنة 1963 بمليونين (2 مليون) بالإضافة إلى وجود 2,600,000 شخص بدون موارد، هذين الرقمين يشكلان نصف سكان الجزائر تقريبا"⁽¹⁷⁾، هذا بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية المزرية جراء رحيل اليد العاملة الفنية المؤهلة، وانسحاب الفرنسيين والمستوطنين من المؤسسات والمزارع والذين لم يكتفوا بالانسحاب فقط، فقد قام المستعمر بتخريب المؤسسات والممتلكات، وأمام هذا الفراغ دفع العمال والفلاحين الجزائريين إلى التحرك بصورة عفوية وتلقائية لتسيير هذه المؤسسات والمزارع، وهو ما اصطلح عليه بالتسيير الذاتي والذي قوبل بموافقة وتزكية السلطات السياسية واحتوته بجملة من القوانين والقرارات فيما بعد، و تبنت الدولة الفكر الاشتراكي والذي تأكد بعد مؤتمر الصومام في مختلف المواثيق الوطنية ابتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة (جوان 1962) وميثاق الجزائر (1964) وبعده الميثاق الوطني 1976⁽¹⁸⁾، أما من الناحية السياسية فقدت شهدت البلاد أزمة سياسية حادة صيف 1962 أي بعد الاستقلال مباشرة؛ نتيجة الصراع الداخلي القائم حول السلطة والذي التزم فيه الإتحاد العام للعمال الجزائريين الصمت فكان موقفه حياديا في هذه الأزمة، "في حين كان يبدو في لحظة ما قادرا على لعب دور الحكم بين الفرقاء"⁽¹⁹⁾، بل اعتبر موقفه نوعا من التأييد للحكومة المؤقتة ولم يرضي المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان طرفا في الصراع⁽²⁰⁾.

الفرع الأول: الحركة النقابية ما قبل الإصلاحات الاقتصادية:

انطلاقا من كون الإتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة الوحيدة في الجزائر بعد الاستقلال، فإن العمل النقابي وسيرورته ودرجة قوته وضعفه مرتبط بقوة أو ضعف إعرع ج، هذا الأخير واجه مشكلات وتحديات تمثلت في بروز انقسامات داخلية بين تيارين أحدهما يرى بضرورة فصل النقابة عن الحزب ضمانا لاستقلاليتها وحرية في ممارسة العمل النقابي؛ تجنبا لأي تأثير سياسي قد يمارسه الحزب على النقابة، وآخر يرى بضرورة بقاء الإتحاد تحت إشراف وتوجيه وسلطة حزب جبهة التحرير الوطني، غير أن ذلك لم يتحقق ولعل الإتحاد أدرك بأن مصلحته الآنية تقتضي عدم الانفصال والبقاء تحت مظلة الحزب، خاصة وأن الحركة السياسية للدولة تتجه صوب الأحادية الحزبية

وما تتطلبه من نقابة واحدة (21)، هذا بالإضافة إلى ضعف التنظيم داخل الحزب وافتقاره إلى برامج عمل وسياسات واضحة.

أ- الحركة النقابية في مرحلة التسيير الذاتي:

عملية التسيير الذاتي جاءت كنتيجة حتمية بالنظر للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر قبيل الاستقلال مباشرة -والتي سبق ذكرها- تميزت في غالبيتها بوجود نوع من التناقض بين ضرورة تسيير المكتسبات التي تركها المستعمر مع وجود يد عاملة غير مؤهلة تشكل غالبيتها عمال ذوو أصول اجتماعية فلاحية هجروا نحو المدينة، هذه المرحلة استدعت ضرورة تكاثف جهود الجميع عمالا ومسيرين، وتجميع الطاقات البشرية والمادية حفاظا على المكتسبات وتفاديا لاستيلاء الطبقة البورجوازية الوطنية على ثروات البلاد، فكان ميلاد التسيير الذاتي، حيث صدرت في هذا الشأن جملة من القرارات تمثلت في: القرار 1962/11/23 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية، والقرار 1963/03/18 الخاص بحماية الأملاك السائبة والمتروكة من النهب، والقرار 1963/03/28 الذي ينص على تأسيس الهيئات التالية: مجلس العمال، المجلس العام العمالي، لجنة التسيير، المدير. (22)

واجهت النقابة خلال هذه المرحلة مشاكل وصعوبات كبيرة في علاقتها بالحزب حالت دون فك الارتباط بهذا الأخير والتحلل من وصايته، لأن النظام السياسي كان يدرك جيدا أهمية النقابة في تنظيم العمال وتجنيدهم لتنفيذ سياساته الاجتماعية والاقتصادية باعتباره النقابة الوحيدة الممثلة لهذه الفئة فأحكم سيطرته على الحزب، وعزل الاتحاد عن كل الأحداث السياسية التي ميزت المجتمع الجزائري في سنوات الاستقلال الأولى مخافة أن ينافسهم على السلطة، فقد تجلت أولى مؤشرات التهميش بدء من مؤتمر طرابلس 1962 أو ما يعرف بميثاق طرابلس، والذي لم تشارك فيه نقابة الاتحاد برغم أهميته في وضع أسس الدولة الجزائرية المستقلة ورسم سياستها المستقبلية وتهميشها كطرف اجتماعي يمثل العمال (23)، والحال هذا جعل من النقابة مجرد هيكل نقابي بأمانة وطنية تقوم بالإشراف على الملتقيات وتسوية الخلافات والنزاعات بين العمال، وإحياء المناسبات الوطنية والدولية، هذه الوضعية دفعت بالنقابة إلى المطالبة بالمشاركة الفعلية في السياسة الاقتصادية وتمثيل مصالح العمال والدفاع عنهم وضرورة فتح حوار مع السلطة لتحديد الإطار العام الذي ينظم العلاقة بين الطرفين، فكان اتفاق 20 ديسمبر 1962 الذي أقر للاتحاد استقلاليته في اتخاذ قراراته واختيار ممثليه وعقد مؤتمراته واجتماعاته بكل حرية، غير أن هذا الاتفاق بقي حبر على ورق ولم تترجم في أرض الواقع (24).

فتجربة التسيير الذاتي وإن كانت توحى باستقلالية المؤسسة في تسيير شؤونها من خلال مشاركة العمال في اتخاذ القرارات، إلا أن الاستقلالية نسبية بالنظر إلى المراسيم القانونية التي تنظمها والتي تجعل من العمال شركاء في التسيير عن طريق ممثليهم في لجنة التسيير التي تبتثق عن الجمعية العامة للعمال بجمعية مدير المؤسسة، هذا الأخير يعين من طرف الدولة وممثلا لها وهو المسير الفعلي للمؤسسة بموجب الصلاحيات المخولة له ما يجعل رأي اللجنة استشاري لا أكثر، وبذلك تأكدت تبعية الاتحاد للحزب والسلطة ومبدأ "نقابة الدولة" وأداتها لتنفيذ سياستها وشرعنة قراراتها لدى العمال، "و أدرج ضمن القانون الأساسي للاتحاد ع ع ج الذي صادق عليه المؤتمر في إحدى فقراته أن إ ع

ع ج منظمة جماهيرية تابعة للحزب، لأن هذا الأخير هو الذي أنشأ هذه النقابة وسمح لها بتمثيل العمال الجزائريين في مختلف دول العالم، كما ذكر بذلك أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب وتأكدت حقيقة إدماج النقابة في السلطة وخرج المؤتمر بأمانة معينة من طرف الحزب⁽²⁵⁾،

ب- الحركة النقابية في مرحلة التسيير الاشتراكي:

لم يختلف الحال عليه بالنسبة للعمل النقابي في هذه المرحلة عن المرحلة التي سبقته (مرحلة التسيير الذاتي) من حيث الصراع الحاصل بين الاتحاد والحزب حول مسألة المشاركة العمالية في التسيير واتخاذ القرارات، بالرغم من أن القانون رقم: 71-74 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات الصادر في نوفمبر 1971؛ كرس المشاركة العمالية في تسيير مؤسسات القطاع العام، هذا المجلس الذي منحت له صلاحيات واسعة تمكنه من المشاركة والمراقبة حسب ما جاء في نص المادة 28 من قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات، غير أن القانون أعطى للمدير صلاحيات وسلطة التسيير باعتباره ممثلاً للدولة يخضع مباشرة لوصاية الوزير، أدى هذا إلى حدوث صراعات بين الإدارة والنقابة نتيجة لتداخل اختصاصاتهما وصلاحياتهما خاصة منذ الشروع في تطبيقه سنة 1972 بالشركة الوطنية للبناءات المعدنية (SN. Métal)⁽²⁶⁾.

وبالرجوع إلى القانون يتضح وجود ازدواجية في دور النقابة وهو ما يشكل تناقضا واضحا كون النقابة جزءا من الإدارة وفي نفس الوقت ممثلاً للعمال في الدفاع عن مصالحهم، هذا المعطى ولد أفكارا متناقضة واختلافات لدى النقابيين وأثار حفيظة البعض منهم ممن يرون بضرورة استقلالية النقابة عن هياكل التسيير، في مقابل البعض الآخر الذي يؤيد ويدافع على فكرة اشراك النقابة في مجالس التسيير، الأمر الذي دفع بكل من النقابة والمجلس الوطني للتسيير إلى إعطاء تصور واضح حول المشاركة العمالية في التسيير والتأكيد على أن دور النقابة والمجالس العمالية هو دور تكاملي طالما أن أهدافهما واحدة تكمن في السماح للعمال بالمشاركة في تسيير المؤسسات⁽²⁷⁾ هذا ما عبر عنه السيد إدريس الجزائري عضو اللجنة الوطنية عندما صرح "أن العلاقة ما بين الفرع النقابي ومجلس العمال هي ذات بعد تكاملي، والملاحظة أن هذه الآراء لها ما يبررها من الناحية العملية؛ لكون أمين الفرع النقابي هو نفسه رئيس مجلس العمال وهذا ما يؤكد اعتبار مجلس العمال كنقابة"⁽²⁸⁾ ما دفع بالاتحاد إلى المطالبة بدمج المجلس كجزء لا يتجزأ من هيكله القاعدية، وعليه فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسات هو بمثابة انتقال النقابة إلى داخل هياكل المؤسسة.

تبنى ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات "مشاركة العمال" في تسيير المؤسسة لم يجد من الناحية العملية تجسيد لهذا المدلول على أرض الواقع في الوقت الذي يرى العمال بأنها مشاركة في النتائج فقط، بينما يحصرها المسيرين في كل ما يتعلق بالمسائل المهنية والاجتماعية للعمال، ليبقى الصراع هو السمة البارزة في العلاقة بين الإدارة والنقابة حول مسألة التسيير والمشاركة في اتخاذ القرارات لتؤكد هذه المرحلة مجددا سيطرة الحزب على الاتحاد وتحييد النقابة عن مهامها الحقيقية واحتوائها وتقويض الحرية النقابية؛ حين عمد إلى تطبيق نص المادة 120 من قانون الحزب التي تنص على وجوب "أن يكون مسؤولي الهياكل النقابية من مناضليه".

إن هذه المرحلة بما تحمله من أهداف اصطدمت بجملة من العوائق، وبدا جليا أن أسلوب التسيير الاشتراكي قد فشل في مهمته، نتيجة تنامي حركة الإضرابات ما بين عمال المؤسسات الاشتراكية رغم عدم اعتراف السلطة آنذاك بحق الإضراب، وتم تكييفه على أنه جريمة⁽²⁹⁾ بموجب أحكام المادة 418 من الأمر رقم 47/75 المؤرخ في 17/06/1975، ونص المادة 61 من دستور 1976 التي تحضر الإضراب في المؤسسات الاشتراكية، هذه الموجة من الإضرابات العمالية عرفت تصعيدا خطيرا صيف 1977، والملاحظ من الرقم المتصاعد لعدد الإضرابات طيلة السنوات الماضية هو غياب التأطير أي أن جل هذه الإضرابات التي قام بها العمال كانت خارج إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين أو حتى فروع النقابية إذ يلاحظ في أغلب الحالات قد قامت على الرغم من معارضة النقابة لها، كما أنها لم تقتصر على المراكز الصناعية وإنما امتدت لتمس المؤسسات الصناعية في الأطراف كذلك⁽³⁰⁾، ما حذى بالسلطة إلى مراجعة سياستها الاقتصادية وإعادة النظر في التنظيم الذي عرفته المؤسسة العمومية، وهذا من خلال جملة من الإصلاحات التي باشرتها الدولة مطلع الثمانينات.

الفرع الثاني: الحركة النقابية ما بعد الإصلاحات الاقتصادية (مرحلة المراجعة وإعادة النظر):

أ- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية:

هذه المرحلة التي تعد أولى مراحل الإصلاحات التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية كخطوة لإنقاذ المؤسسة الاشتراكية التي عرفت أزمة كبرى، جاءت على إثر نتائج التقرير الذي أعدته لجنة حزب جبهة التحرير الوطني عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للفترة ما بين 1967-1978؛ حيث كشف عن مواطن ضعف يعاني منها الاقتصاد الوطني وانتقد التقرير طرق تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية وضعف فعاليتها فصدر المرسوم 242/80 بتاريخ: 1980/10/04 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية⁽³¹⁾، وتهدف هذه العملية التي مست الهيكل إلى تسهيل عملية التحكم في المؤسسة من حيث التسيير وتحسين مردوديتها الاقتصادية والمالية والمراقبة، وذلك من خلال تقليص حجمها وتقسيم المؤسسات والشركات الكبرى إلى وحدات صغيرة الحجم ومتخصصة وهو ما يعرف بإعادة الهيكلة العضوية، بالإضافة لإعادة الهيكلة المالية واستقلالية في الذمة المالية للمؤسسة عن الذمة المالية للدولة، وكان من نتائج هذه المرحلة حل حوالي 363 مؤسسة ما أدى إلى انخفاض عدد العمال في القطاع الحكومي بين سنة 1995 إلى مارس 1996 من 719667 إلى 662801 أي بنسبة 3,32 فقد خلالها قطاع الصناعة لوحده حوالي 26000 عاملا فكان أكثر القطاعات تضررا⁽³²⁾.

إذا كانت المرحلة قد عرفت تغييرا في المؤسسة العمومية من حيث الهيكل، فإنه على المستوى النقابي لم تشهد تغييرا في استراتيجية النقابة؛ حيث ظلت منظمة جماهيرية تابعة للحزب وتحت سلطته ولم تخرج عن الأهداف والحدود التي رسمها الميثاق الوطني لسنة 1976، واندجت قيادة النقابة داخل هياكل الحزب وأصبح تعيين القيادات النقابية يتم وفق معيار الولاء والجهوية وعرفت سيطرة البيروقراطيين على المناصب القيادية داخل النقابة وتهميش فئة العمال، ولا أدل على ذلك موقفها السلبي من الإصلاحات التي قامت بها السلطة وعجزها عن التصدي لها بالرغم من وجود معارضة داخل النقابة وعدم رضا جناح على هذه الإصلاحات، وهو ما أدى إلى حدوث صراع داخلي، كل هذا لم

يمنع السلطة من المضي في تطبيق سياستها الجديدة وظلت المنظمة النقابية أسيرة الأجهزة وصراعاتها الداخلية التي أفقدتها حرية المبادرة وحاولت التكيف مع التوجهات الجديدة⁽³³⁾.

ب- مرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية 1988:

فشل أولى عمليات الإصلاحات المطبقة على المؤسسة العمومية والمتمثلة في إعادة الهيكلة بنوعيتها في تحقيق أهدافها، دفعت بالدولة إلى مواجهة الآثار السلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي الناتجة عن هذه المرحلة من خلال إعطاء نوع من الاستقلالية للمؤسسة، والذي سعت فيه إلى منح المؤسسات مزيدا من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بجرية وفق القانون التجاري⁽³⁴⁾، وصدر بشأنها المرسوم: 88-01 المؤرخ في: 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، فكانت هذه الخطوة بمثابة تمهيد للخصوصية التي أملتتها شروط الهيئات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي...).

ما يلاحظ على هذه المرحلة فيما يتعلق بالنقابة أنها لم تختلف فيها عن المرحلة السابقة في كونها بقية كمنظمة تسييرية تابعة للدولة وتحت سلطتها موجهة نحو تحقيق أهداف محددة مسبقا؛ فلم تكن مطلوبة كما يفترض أن تكون بالرغم من الظروف والأحداث التي شهدتها خاصة ما تعلق الأمر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت هذه المرحلة، وقد عرفت هذه الفترة تصاعد حدة الإضرابات بلغت ذروتها سنة 1988، إلا أن النقابة لم تستغل هذه الظروف المتوترة للمطالبة باستقلاليتها التامة عن السلطة حتى تتمكن من القيام بدورها المطلي فتتبنى انشغالات العمال وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية المرتبطة بحماية مؤسسات القطاع العام بل ظلت كالعادة تجدد تأييدها للقيادة السياسية وعلى رأسها الرئيس الشاذلي بن جديد⁽³⁵⁾.

لقد تركت هذه الممارسات آثارا سلبية على النشاط والنضال النقابي وأفقدت النقابة مصداقيتها وثقتها لدى شريحة العمال التي تمثلها، لتفرز بعدها طبقة عمالية متمردة عن النقابة والسلطة، فكانت الإضرابات وسيلتها في نضالها للضغط السلطة لتحقيق مطالبها المهنية الاجتماعية، بل تعدت إلى مطالب بحل هيئات نقابية أو تنحية مدير ومساعديه، خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 التي شهدت إضرابات عنيفة لم تعرفها البلاد منذ الاستقلال طغى عليها طابع العشوائية وغياب استراتيجية موحدة لمعالجة الإضرابات وتأطيرها، فشكلت هذه الأحداث منعرجا في تاريخ الجزائر الحديث تبعته تغيرات سياسية اجتماعية واقتصادية، رسم معالمها دستور 23 فبراير 1989، الذي أقر لأول مرة التعددية السياسية بفتح المجال أمام الأحزاب والجمعيات تبعته تعددية نقابية تسمح بإنشاء نقابات مستقلة وإلغاء احتكار الاتحاد العام للعمال الجزائريين للعمل النقابي.

المطلب الثاني: مرحلة التعددية الحزبية والنقابية:

لقد مهد دستور 1989 لصدور منظومة تشريعية في سياق تجسيد التعددية السياسية والنقابية التي أقرها في مواده، وعرفت سنة 1990 صدور مجموعة من القوانين من بينها القانون 14/90⁽³⁶⁾ الذي أقر للعمال الحق في تكوين نقابات مستقلة تمثلهم وتدافع عن مصالحهم المهنية والاجتماعية، وأصبح من حق أرباب العمل أيضا إنشاء (اتحادات أرباب العمل) لتمثيلهم والدفاع عن مصالحهم.

الفرع الأول: بؤادر الانتقال إلى التعددية:

لم تمر الأحداث والأزمات دون أن تكون لها تداعياتها وتأثيراتها على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فكانت مؤشر للانتقال نحو مرحلة أخرى تم فيها فتح المجال لممارسة العمل السياسي خارج إطار الحزب الذي هيمن على الساحة السياسية طيلة ثلاث عقود من الزمن، وبالتزامن مع ذلك فتح المجال لإنشاء نقابات مستقلة ضمانا للحرية النقابية والذي كفله دستور 1989 في مادته 53.

لقد جاءت تصريحات السلطة السياسية على لسان رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد والتي دعا فيها إلى المنافسة السياسية ضمينا دون ذكر عبارة التعددية صراحة إذ قال أنه " يجب أن يخضع العمل السياسي والنضالي لمتطلبات المنافسة السلمية"... محذرا من العودة إلى الممارسة السياسية الأحادية ، منتقدا بقوة جهاز الحزب الذي اقتصر نشاطه على ترديد كلمة الموافقة⁽³⁷⁾، كما تطرق لقضية التمثيل النقابي فذكر بأنه يجب أن يتطور داخل المؤسسة أي في المكان الطبيعي للنشاط النقابي وليس في مقرات الحزب، فالنشاط النقابي في نظره لم يواكب الإصلاحات التي لا تسمح للنقابة بالتدخل في قضايا التسيير... وقال " لنا الثقة الكاملة اليوم في قدرة المنظمات الجماهيرية والاتحاديات على استعادة حيويتها واستقلاليتها... (38).

إن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن فشل كل سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة أُلقت بأثقالها على الحالة الاجتماعية من خلال الارتفاع القياسي لمعدلات البطالة، خلق معها حالة تدمير وغليان كبيرة ترجمتها الإضرابات والاحتجاجات الواسعة للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية ورفع القدرة الشرائية بالزيادة في الأجور، دفعت بالدولة لتحمل أعباء مالية من خلال اللجوء إلى الاستدانة من المنظمات المالية العالمية لتغطية العجز، خاصة وأن عائدات البترول التي تشكل مصدر الدخل الوحيد للدولة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني قد تراجعت بعد الانهيار الكبير لأسعاره، وأجبرها على الخضوع لضغوطات وإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين.

كما عرفت الأوضاع الدولية خلال هذه الفترة تحولات مختلف الأنظمة الشمولية بانتقالها من الأحادية الحزبية إلى التعددية للتكيف مع مبادئ الديمقراطية؛ والتي جاءت نتيجة لفشل النظام الاشتراكي على مستوى عدد كبير من الدول التي تبنته في السابق والتحول نحو النظام الليبرالي الذي جسده هامشا كبيرا من الديمقراطية والحرية، كلها مؤشرات وبؤادر مهدت الانتقال إلى مرحلة ما بعد الأحادية ألا وهي التعددية الحزبية والنقابية.

الفرع الثاني: وضعية الاتحاد ع ع ج وموقفه بعد إقرار التعددية:

أضفت هذه المرحلة سمات ميزت الحركة النقابية وغيرت نوعية العمل النقابي وتجاوزت المطالب التقليدية المرتبطة بالزيادة في الأجور وتحسين الظروف المهنية والاجتماعية؛ إلى المطالبة برحيل المسيرين وإعادة النظر في تنظيم المؤسسة العمومية وتغيير موازين القوى الذي كان يرجح كفة المسيرين والإداريين على حساب العمال وإعادة النظر في العلاقة مع السلطة، كما أصبحت الإضرابات ذات طابع تضامني جماعي خلافا لما كانت عليه سابقا سنوات السبعينات والثمانينات أين كانت فردية تطغى عليها العشوائية، وأصبحت تتسم بالتجذر وطول المدة واستبدال الإضراب التعبيري الذي كان يسطر آنذاك بالإضراب الأداة⁽³⁹⁾.

بعد التعديل الدستوري لم يعد الاتحاد ع ع ج تابعا للحزب مثلما كان في السابق كأحد المنظمات الجماهيرية المنضوية تحت سلطة الحزب، وأصبح مستقلا عنه ولو أن هذه الاستقلالية نسبية على اعتبار أن أغلب النقابيين استمروا في مناصبهم كأعضاء قياديين في حزب جبهة التحرير الوطني، واتضح جليا تخلي الحزب عن الاتحاد ع ع ج والمنظمات الجماهيرية بصفة عامة بعد غياب ممثل حزب جبهة التحرير الوطني عن حضور الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للاتحاد التي جرت يومي 25 و26 مارس 1989، وقد جرى العرف أن تفتتح دورات المجلس الوطني للتنظيم النقابي من طرف مسؤول الحزب؛ الذي تعد كلمته التوجيهية كبرنامج عمل للدورة وعلى ضوءها تتخذ القرارات والتوصيات (40) وفي هذا إشارة واضحة لتخلي الحزب عن المنظمة النقابية.

فكان موقف الاتحاد من التعددية موقفا معاديا يرى فيها خطرا يهدد الوحدة العمالية ويؤدي إلى انقسام وتشتت الكتلة العمالية وضعفها، وقد عبر أعضاء نقابة الاتحاد عن سخطهم على من تخلو عن المنظمة النقابية التي كانت إلى وقت قريب جزءا لا يتجزأ من السلطة، ورفضهم لمشروع قانون ممارسة الحق النقابي في نهاية أشغال الدورة الاستثنائية والذي يعد في نظرهم خطرا حقيقيا على مستقبل وحدة العمال ويشكل تهديدا مباشرا على الحركة النقابية التي تمتد في أعماق التاريخ والكفاح التحرري للعمال الجزائريين.

المطلب الثالث: النشاط النقابي للنقابات المستقلة في الجزائر:

لقد رتب دستور 1989 أوضاعا جديدة فتح من خلالها مجال الحريات واستفادت النقابات العمالية المستقلة وتراجعت سلطة الدولة مع بداية التسعينات وقبولها بفكرة تعدد التنظيمات وتعدد المصالح وكفالة حق الدفاع عنها فسمحت لها بتبني مطالب متنوعة تجاوزت المطلب التقليدي المتمثل في رفع الأجور؛ والذي لم يأخذ حقه حتى في ظل الأحادية الذي تركز فيه العمل النقابي على دعم وتنفيذ سياسة الدولة، وأصبحت النقابات العمالية تطالب بإعادة تنظيم المؤسسات العمومية ومراجعة مكانة الإطارات المسيرة وتغيير ميزان القوى الذي يميز تنظيم عمل المؤسسات؛ والذي كان يرجح مصالح الإطارات على حساب مصلحة العمال كما تم توضيحه سابقا وسيطرة المركزية على حساب اللامركزية أو المحلية في التخطيط كما طالبوا برحيل المسيرين، حيث عرفت سنة 1991 حوالي 269 حالة رحيل بينما بلغت سنة 1992 حوالي 49 حالة، سجلت منها 44% منها في القطاع الصناعي العمومي و42,2% في الإدارة والخدمات و30,42% في قطاع الجماعات المحلية والتي تعرف مستوى تأطير ضعيف بالمقارنة مع القطاعات الأخرى (41).

كما طرحت مسألة إعادة تنظيم النقابة ومدى ديمقراطيتها وتمثيليتها لإعطاء حرية أكبر في تسيير المؤسسة العمومية، وتجسيد البعد الحقيقي للمفهوم بعيدا عن الشكلية التي ميزت المشاركة في التسيير واتخاذ القرار الذي عرفته سابقا في ظل الأحادية، فكانت أغلب الإضرابات التي سجلت في الفترة ما بين (1989-1992) حدثت في القطاع العمومي بما نسبته 90,34% من مجموع الإضرابات (42).

الفرع الأول: الحركة النقابية في ظل الأزمة الاقتصادية (تسعينيات القرن الماضي):

مرت الجزائر خلال هذه الفترة بسنوات عجاف ميزتها الظروف الصعبة والقاسية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي سبق التطرق إليها، بحيث أن انخفاض أسعار المحروقات وتراجع إيرادات الدولة وفي غياب بنية اقتصادية قوية تحمي

من ارتدادات الأزمة الاقتصادية، أسهم في حدة وثقل المديونية وأجبر الدولة إلى اللجوء لإعادة جدولة الديون والرضوخ لشروط وإملاءات صندوق النقد الدولي التي كانت قاسية، فقامت الدولة بمجزمة من الإجراءات والسياسات تمثلت في تقليص مناصب العمل وتحميدها، تحديد الأجور وتسقيفها، تسريح العمال وصدرت بشأنها مراسيم تشريعية تناولت حالة التسريح للتقليص من عدد العمال لأسباب اقتصادية بعد التفاوض الجماعي، وإنشاء صندوق التأمين على البطالة، القاعد المسبق... للتخفيف من حدة البطالة التي شهدت معدلات قياسية.

أمام هذه الظروف وانعكاساتها السلبية تغيرت استراتيجية العمل النقابي وتركزت المطالب على المحافظة على مناصب العمل كأولوية وإيجاد حلول لمشكلة تسريح العمال وتحول الأجر إلى مطلب ثانوي، وحدث توافق بين أهداف النقابات المستقلة مع الاتحاد ع ع ج حول موضوع تسريح العمال والسعي للمحافظة على مناصب العمل على الرغم من اختلاف توجهات وسياسة كل طرف، وهذا من أجل كبح عمليات التسريح الكبيرة التي طالت عدد كبير جدا من العمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة للأسباب السالفة الذكر.

الفرع الثاني: ضعف النقابات المستقلة والتراجع المستمر عن التعددية النقابية:

بالرغم من إقرار التعددية في الدستور وكفالة حق تكوين وإنشاء النقابات العمالية وظهور العديد من التنظيمات النقابية المستقلة، غير أن العمل النقابي بقي حكرا على الاتحاد ع ع ج من خلال حصر تعامل السلطة مع الاتحاد في الحوار والمفاوضات واللقاءات الثنائية والثلاثية (الحكومة، الاتحاد ع ع ج، أرباب العمل) وفرضه كشريك اجتماعي والمؤهل الوحيد لمناقشة كل الأمور التي تخص الشأن العمالي، كما كانت للاتحاد عدة مواقف تخص الشأن العام للبلاد كمشاركته في ندوة الوفاق الوطني ولجنة إنقاذ الجمهورية، وهذا ما يؤكد المكانة الكبيرة للاتحاد حتى في ظل التعددية في مقابل تهميش وتقزيم دور النقابات المستقلة وتغييبها، ليصبح العمل النقابي تعدديا في الشكل لكنه عمليا بقي أحاديا مما يؤكد ضعف أداء النقابات المستقلة خاصة مع بداية إقرار التعددية، ويمكن إرجاع هذا الضعف لأسباب وظروف منها ما تعلق بوضعية العمال بشكل عام حيث ساهمت التعددية وظهور نقابات كثيرة في تشتت صفوف العمال بين نقابات باتت ضعيفة ومهددة بالزوال؛ بسبب القيد القانوني الذي وضعه المشرع الجزائري من خلال مضمون نص المادة 35 من القانون 90-14 الذي يعتبر النقابة تمثيلية أو مؤهلة للتمثيل كل منظمة نقابية تضم 20% من العدد الكلي للعمال الأجراء التي تغطيهم القوانين الأساسية لهذه التنظيمات النقابية، وفي هذا إشارة واضحة على نية السلطة في قطع الطريق أمام التنظيمات النقابية المستقلة، هذا بالإضافة إلى العامل السياسي والممثل في افتقار النقابات المستقلة إلى حزب سياسي تستند عليه في نضالها وتستمد قوتها منه، "إذ لا يمكن أن نتصور وجود تعددية نقابية قوية في غياب تعددية سياسية فعلية تشكل فيها المعارضة قوة تداول على السلطة وتحقق التوازن الاجتماعي والسياسي على غرار الدول الديمقراطية التي تقر التعددية النقابية"⁽⁴³⁾

بالرغم من هذا حاولت النقابات المستقلة في مساعيها الجادة إلى توحيد النشاط النقابي وجعله أكثر قوة وفعالية عددا وأداء، من خلال تبني استراتيجيات متقاربة في مواجهة المحاولات الجادة للسلطة في إضعافها أو التقليل من تأثيرها أو احتوائها عن طريق التكتل في شكل تحاديات وتنسيقية للنقابات المستقلة، هاته التنسيقية

كذلك لم يكتب لها أن تعيش وتستمر بالشكل الفعال المرجو منها بالنظر إلى تباين واختلاف وضعيات النقابات فيما بينها من ناحية قدراتها التعبوية واستراتيجياتها الخاصة التي تتعارض مع الاتجاه العام للتنسيقية⁽⁴⁴⁾

خاتمة:

استثناسا بما سبق يتضح جليا أن الحركة النقابية الجزائرية وطيلة مسارها التاريخي لم يرقى فيها العمل النقابي إلى مستوى طموحات وتطلعات العمال ولم تتجاوز مكاسبها سقف الأداء المطلي في غالب الأحيان حتى في ظل التعددية والاستقلالية، ولم تستطع النقابات العمالية أن تكون شريكا فاعلا ومؤثرا في رسم السياسات العامة للبلاد، كما لم تكن معارضا حقيقيا لكل سياسة لا تحدم أهداف ومصالح العمال، فبالرغم من جهود التنظيمات النقابية لتحقيق مطالب العمال والسعي إلى المشاركة في التسيير وصنع السياسات العامة من خلال الحفاظ على المكتسبات وتحقيق أخرى، إلا أن التضيق والضغطات والتهميش المقصود لها من طرف الدولة من خلال إبقاء تعاملها مع النقابة التاريخية الاتحاد ع ع ج التي تدعم وتؤيد سياساتها بلا تردد، وتؤكد فعليا أن التعددية النقابية ماهي في الواقع إلا ممارسة شكلية وحتمية اقتضتها بعض الظروف والمعطيات الداخلية والخارجية وأن الأحادية النقابية بقيت هي السائدة، وأثبتت التجارب أن قوة وتأثير واستمرارية العمل النقابي مرتبط بتعداد المنخرطين ودرجة التعبئة كمؤشر يعكس الوضعية الصحية وقوة التنظيم النقابي، يبقى أن نشير إلى أن موضوع التنظيمات موضوع مهم ومتشعب يقتضي دراسات معمقة لفهمها وربطها بمختلف المجالات والظروف المحيطة بمجال العمل والعمال.

الهوامش:

- (1) بولكعبيات إدريس، الحركة النقابية بين عصرين، إشكالية العجز الزمن وفك الارتباط بالمشروع السياسي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص 150.
- (2) عشماني مصطفى، العلاوي أحمد، الحركة النقابية الجزائرية: نشأتها، تطورها، نضالاتها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2019، ص 164.
- (3) بولكعبيات إدريس، المرجع السابق، ص 150.
- (4) زيري حسين، مساهمة في سيولوجيا النقابية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، ط 1، 2019، ص 76.
- (5) خالد حامد، نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيو اقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 2، 2017، ص 94.
- (6) بومقورة نعيم، الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلية: الأجر نموذجاً، مجلة إضافات، العدد الأول، 2008، ص 27.
- (7) شرع الله إبراهيم، الظروف السوسيو تاريخية لنشأة وتطور النشاط النقابي في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 2، العدد 4، 2014، ص 229.
- (8) شرع الله إبراهيم، المرجع السابق، ص 229.

⁹⁾Boualem Bourouiba, les syndicalistes algériens. leur combat de l'éveil a la libération 1936-1962, coédition DAHLAP/ENAG, Algérie, 2001, P 83.

(10) محمود آيت مدور، حرب المركزية النقابية في الجزائر بين سنتي 1919-1954، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 02، العدد 04، 2014، ص 17.

(11) ادريس بولكعبيات، المرجع السابق، ص 151.

(12) عشماني مصطفى، العلاوي أحمد، المرجع السابق، ص 166.

(13) بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 190.

- (14) ادريس بولكعبيات، المرجع السابق، ص 152.
- (15) عثمانى مصطفى، العلاوي أحمد، المرجع سابق، ص 169.
- (16) عبد الإله بن شرقي: الحركة النقابية ودورها في التعبئة الاجتماعية خلال الثورة الجزائرية، مجلة الرواق، العدد 9 ديسمبر 2017، ص 190.
- (17) إدريس بولكعبيات، تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، مجلة العلوم الانسانية، العدد 17، جوان، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص 114.
- (18) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 154.
- (19) عثمانى مصطفى، لعلاوي أحمد، المرجع السابق، ص 169.
- (20) ادريس بولكعبيات، أي مستقبل للحركة العمالية، دراسة سوسيولوجية في تجليات المجتمع المدني الجزائري، الطبعة 01، منشورات ألفا، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 47.
- (21) عجة الجليلي، الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 13.
- (22) عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 31.
- (23) خالد حامد، المرجع السابق، ص 147.
- (24) مناصره سميحة، الحرية النقابية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص 46.
- (25) خالد حامد، المرجع السابق، ص 149.
- (26) (Ahmed Bouyakoub. La gestion de l'entreprise industrielle publique، OPU Alger، 1987، 45.
- (27) عجة الجليلي، المرجع السابق، ص 31.
- (28) عجة الجليلي، المرجع نفسه، ص 30.
- (29) عجة الجليلي، المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2004، ص 30.
- (30) زيري حسين، المرجع السابق، ص 105.
- (31) عليواش أمين عبد القادر، المرجع السابق، ص 54.
- (32) قاسم ميلود، إشكالية عمل المنظمة النقابية في ظل المتغيرات العالمية، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 01 لسنة 2009، ص 06.
- (33) محمد مفلح، شهادة نقابي، دار الحكمة، دون سنة نشر، ص 25.
- (34) الطيب داودي، ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد 03، فيفري 2008، ص 142.
- (35) محمد مفلح، المرجع سابق، ص 16.
- (36) (القانون 14/90 المؤرخ في: 2 جويلية 1990، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، جريدة رسمية عدد 17 لسنة 1990
- (37) محمد مفلح، المرجع نفسه، ص 49.
- (38) محمد مفلح، المرجع نفسه، ص 48.
- (39) زيري حسين، المرجع سابق، ص 116.
- (40) محمد مفلح، المرجع سابق، ص 59.
- (41) زيري حسين، النقابات المستقلة في الجزائر، قراءة في النشاط النقابي للنخب النقابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2012، ص 234.
- (42) زيري حسين، مساهمة في سوسيولوجيا النقابية في الجزائر، المرجع السابق، ص 114.
- (43) خالد حامد، المرجع السابق، ص 164.
- (44) زيري حسين، المرجع السابق، ص 133.